الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 –قالمة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية ينظم ملتقى الدولي الأول حول:

ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع

–رؤية إقتصادية، إجتماعية وقانونية-

18 و19 نوفمبر 2019

إستمارة المشاركة	
الإسم واللقب: فوزي سماعلي الجنسية: جزائرية الوظيفة: أستاذ جامعي مؤسسة الارتباط: جامعة 8 ماي 1945 –قالمة- الدرجة العلمية: أستاذ محاضر –أ- الهاتف: 0774 53 64 90 البريد الالكتروني: smaali.faouzi@univ-guelm.dz	الإسم واللقب: ابتسام بوخروبة الجنسية: جزائرية الوظيفة: طالبة دكتوراه مؤسسة الارتباط: مدرسة الدراسات العليا التجارية. القطب الجامعي القليعة الدرجة العلمية:/ الهاتف: 0699458187/0797472739 البريد الإلكتروني: i.boukharouba@hec.dz

عنوان المداخلة	التمويل الإسلامي الأصغر كسياسة للحد من الفقر_ دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية_
محور المشاركة	المحور 4
الوسائل المطلوبة لإلقاء المداخلة	Data show

عنوان المداخلة: التمويل الإسلامي الأصغر كسياسة للحد من الفقر_ دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية_

Islamic microfinance as a poverty reduction policy. Case studies of Islamic development bank

الدكتور: سماعلي فوزي جامعة. قالمة **طالبة الدكتوراه:** بوخروبة ابتسام مدرسة الدراسات العليا التجارية. القليعة

ملخص

تلقى الورقة البحثية الضوء على المنهج الإسلامي تجاه الحد من الفقر والمتجسد في البنك الإسلامي للتنمية الذي يؤكد مرار على الحاجة لوجود منهج مزدوج يتمثل في برنامج خيري يستند على الزكاة والأوقاف للمحتاجين والمعوقين ومفتقدي الأهلية المصرفية وبرنامج للتمويل المتناهي الصغر بهدف توليد الثروة ويوفر خدمات مالية للفقراء ومنخفضي الدخل المستبعدين من الأنظمة المالية التقليدية والتي تعد من أكبر العوامل الضالعة في عجزهم عن المشاركة في عملية التنمية.

الكلمات المفتاحية: بنك إسلامي للتنمية، التمويل الإسلامي الأصغر، الفقر.

Abstract :

The paper sheds light on the Islamic approach to poverty reduction, embodied in the Islamic Development Bank, which repeatedly emphasizes the need for a dual approach, which is a charitable program based on zakat and endowments waqf for the needy, disabled, disabled, banking-disabled and microfinance program. With the aim of generating wealth and providing financial services to the poor and low-income excluded from traditional financial systems, which are among the biggest factors involved in their inability to participate in the development process

The research paper highlights the Islamic approach to poverty reduction embodied in the Islamic Development Bank (IDB), which emphasizes the need for a dual approach: A charitable program based on Zakat and Endowments for the needy, the disabled, the lack of banking capacity and a microfinance program to generate wealth and provide services.

Key word: Islamic development bank, Islamic microfinance, poverty.

مقدمة:

عرفت العقود الأخيرة من القرن العشرين اهتماما متزايدا بظاهرة الفقر فهو يمثل ظاهرة اقتصادية واجتماعية ملازمة للعديد من الاقتصاديات والمجتمعات، وتعيش الغالبية العظمى من الشعوب فقرا مقذعا خاصة في المناطق الريفية والمنعزلة من المدن. هذا ويواجه الفقراء لا سيما في الدول الإسلامية العديد من الحواجز المعيقة للقدرة على الحصول على الخدمات المالية. فكانت هناك ضرورة ملحة لخلق التمويل الأصغر لا سيما أنه يلبي احتياجات الشرائح الفقيرة من السكان الذين هم خارج نطاق الحصول على الخدمات المالية الرسمية كما أنه يعمل على إدراجهم ضمن المستفيدين من هذا القطاع الهام والحيوي تحقيقا لما يعرف بمبدأ الشمولية المالية.

تم تطوير مفهوم التمويل الأصغر من أجل دعم الأسر ذات الدخل المنخفض للحصول على الخدمات المالية لبدء المشاريع المدرة للدخل في بنغلاديش التي تمثل رائدة في التمويل الأصغر، حيث أطلق الاستاذ محمد يونس أستاذ الاقتصاد البيئي بنك جرامين الذي يقدم قروضا صغيرة بقيمة 100 دولار الى 200 دولار بدون فوائد للفقراء وخاصة النساء اللائي يفتقدن إلى ضمانات السداد يقدم البنك الذي يترجم اسمه إلى " بنك القرية " خدماته لأكثر من مليوني شخص في بنغلاديش.

كما عرفت مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر انتشارا واسعا خلال العقدين الأخيرين، حيث شكلت هذه المؤسسات دورا محوريا لمكافحة الفقر في العديد من الدول الإسلامية، ويلاحظ الخبراء الاقتصاديون بأن تطور هذه المؤسسات قطعا مراحل كبيرة في دول جنوب شرق آسيا خاصة: ماليزيا وإندونيسيا، كما تطورت هذه المؤسسات رغم التحديات في باكستان والهند وبنغلاديش وشكلت موردا هام من موارد تمويل المشاريع الصغيرة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل. كما أنها لا تواجه التحديات التي تواجهها مؤسسات التمويل التقليدية فيما يتعلق بعدم التغلب على مشكلة الفقر ومشاكل الوقوع في فخ المديونية وكذلك نسب انسحاب الزبائن العالية، كما تتميز بإمكانية الاستفادة من رأس المال الاجتماعي المنبثق من القيم الإسلامية الداعية إلى الصدقة والتبرع

إشكالية البحث:

إن الهدف من هذه الورقة البحثية هو النظر في إمكانية الإجابة عن إشكاليات الدراسة المتمثلة في ما يلي:

- ✓ هل يساهم التمويل الإسلامي الأصغر في الحد من الفقر؟
- ✓ ما هي أهم السياسات المخططة من البنك الإسلامي للتنمية لمواجهة الفقر والتقليل منه في بلدان الأعضاء؟

منهج البحث:

تحقيقا لأهداف البحث تم إتباع المنهج الاستقرائي عن طريق الاستعانة بالكتب والدوريات ومصادر الانترنت، المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب دراسة الحالة والمنهج الاستنباطي لتحديد العموميات التي تم تضمينها في استنتاجات البحث وللوصول إلى تحقيق ذلك فقد تم تقسيم البحث إلى أربع محاور أساسية كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الأصغر الإسلامي.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لبنك التنمية الإسلامي والفقر.

المحور الثالث: سياسات البنك الإسلامي في مكافحة الفقر عن طريق التمويل الأصغر الإسلامي.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي التمويل الأصغر الإسلامي

أصبح التمويل الأصغر والتمويل الاسلامي اليوم يصنفان كصناعتين مهنيتين تتسم كل واحدة منهما بتنوع منتجاتها و تنامي قاعدة عملائها واتساع نطاق انتشارها الجغرافي، فقد نجحت كل صناعة منهما في استحداث حلول مبتكرة لتلبية احتياجات السكان العاجزين عن النفاذ الى خدمات التمويل التقليدي، هذا ما جعل القطاعين يشتركان في عدة أهداف من بينها هدف توفير خدمات مصرفية شاملة من خلال تمويل الأنشطة الإنتاجية المدعومة بالأصول ، وهدف تعزيز التمكين الاقتصادي عن طريق تنفيذ مشروعات جديدة مبتكرة ، هذا التكامل في الأهداف بين القطاعين يخلق إطار جاهز لانصهارهما معا في قطاع جديد متخصص يعرف باسم التمويل الأصغر الاسلامي[1]

أولا. تعريف التمويل الأصغر:

التمويل الأصغر هو تقديم الخدمات المالية لأصحاب الدخول المنخفضة ومساعداتهم للانخراط بنشاطات منتجة أو لتنمية مشاريعهم متناهية الصغر ويشير هذا المصطلح إلى حركة تتصور عالماً تنعم فيه الأسر المعيشية ذات الدخول المنخفضة بسبل الوصول الدائم إلى خدمات مالية عالية الجودة وميسورة التكلفة لتمويل الأنشطة المحققة للدخل وبناء الأصول، وتحقيق التوازن في الاستهلاك، والحماية من المخاطر[2]،وفي البداية ارتبط هذا المصطلح بصورة وثيقة بالائتمان الأصغر الذي هو عبارة عن قروض صغيرة للغاية لمقترضين من غير أصحاب الرواتب مقابل تقديم ضمانات صغيرة للغاية أو بدون ضمانات لكن هذا المصطلح تطور ليشمل التمويل الأصغر ثم إلى مفهوم بناء أنظمة مالية كاملة تخدم السكان الفقراء ومنخفضي الدخل فهي بمثابة أنظمة مالية اشتمالية على مجموعة من المنتجات المالية مثل المدخرات والتأمين والمدفوعات والتحويلات ويعود تاريخه في بنغلادش والبرازيل وعدد أخر من البلدان إلى 30 عاما إلى الوراء. الفرض الجوهري بالإقراض الأصغر كان أنه تجنب هفوات وأخطاء الجيل السابق من الإقراض التنموي الموجة بالإصرار على أهمية سداد القروض وبفرض نسب فائدة تمكن من تغطية تكاليف عمليات الإقراض وبالتركيز على مجموعات من العملاء الذين مصدرهم البديل للإقراض كان القطاع غير الرسمي، وقد انتقل التركيز من الصرف السريع للقروض المدعومة لتحسين أوضاع قطاعات مستهدفة إلى بناء مؤسسات تمويل محلية مستدامة لخدمة الفقراء.

برزت الحاجة للتمويل الصغر بالشكل السابق لحل مشكلة ما يعرف بالحرمان المالي أو الإقصاء المالي التي تعاني منها بدرجه أكبر الشرائح الفقيرة من أفراد المجتمع وتتمثل هذه المشكلات في[3] :

- مشكلة التواجد :تنحصر هذه المشكلة في أن الخدمات المالية الرسمية غير متاحه أو في الأصل غير موجودة للفقراء من أفراد المجتمع.

- إمكانية الوصول: حتى في الحالات التي تكون فيها الخدمات المالية متاحه أو موجودة للفقراء، فإنها غير ميسرة، أي أنهم لا يتمكنون من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية لوجود عوائق تحول دون وصولهم لهذه المؤسسات.

- القدرة على الاستخدام: حتى في الحالات التي يتمكن فيها الفقراء من الوصول إلى مؤسسات التمويل الرسمية، فإنهم في الغالب لا يحصلون على تشكيلة لخدمات مالية تلائم كل احتياجاتهم ورغباتهم .

- تحقيق المساواة من حيث النوع الجنس :حتى عند حل المشكلات المتعلق بإتاحة وتوفير الخدمات المالية الرسمية فإن الرجال أكثر حظا في التمتع بهذه الخدمات من النساء.

ثانيا. التمويل الإسلامي الأصغر:

1. **تعريف التمويل الإسلامي:**

يشير التمويل الإسلامي الى نظام القائم على أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم المبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في العمل على تحقيق الرفاهية للمواطنين من خلال تحريم الممارسات غير العادلة أو الاستغلالية. ويعتبر التحريم المشدد على إعطاء أو أخذ أي

عائد بنسبة ثابتة ومحددة سلفا على المعاملات المالية من أشهر خصائص النظام المالي الإسلامي، وهذا التحريم على الفائدة المتفق عليه بين جمهور الفقهاء المسلمين مستمد من قاعدتين أساسيتين في الشريعة الإسلامية[4]:

- ليس للنقود قيمة ذاتية: لا يمكن أن تزيد قيمة النقود إلا إذا انضمت إلى موارد أخرى للقيام بنشاط إنتاجي ولهذا السبب لا يمكن شراء النقود أو بيعها بوصفها سلعة ولا يمكن ان تزيد قيمتها مع مرور الوقت إلا إذا كانت تستند إلى أصول، ويجب ان ترتبط المعاملات المالية سواء على نحو مباشر أو غير مباشر بنشاط اقتصادي حقيقي أي تكون مسندة وتجري المعاملات إلى أصول حقيقية دائمة.
- يجب على مقدمي التمويل تقاسم مخاطر أنشطة الأعمال ولا يعد مقدمو التمويل دائنين بل هم مستثمرون بتقاسمهم المغنم والمغرم المصاحبين لاستثماراتهم.

لكن التمويل الإسلامي يتجاوز مجرد تحريم المعاملات القائمة على الفائدة، فهناك مبادئ مالية أساسية أخرى تشمل:

- نوعية النشاط الاستثماري فلا يمكن تمويل الأنشطة المتعارضة مع الشريعة.
- حظر الاستغلال في العقود لحماية طرفي العقد فتبرم العقود بناءا على الاتفاق المتبادل وتنص على احكام وشروط دقيقة علاوة على ذلك يكون لدى جميع الأطراف المعنية معرفة دقيقة بالمنتج أو الخدمة التي تم التعامل فيها بالبيع أو الشراء.

2. تعريف التمويل الإسلامي الأصغر:

يمثل التمويل الإسلامي الأصغر ملتقى مجالين يشهدان نمو سريعا وهما التمويل الإسلامي والتمويل الأصغر فهو يجمع بين المبادئ الاجتماعية والسامية الداعية لمراعاة الأشخاص الأقل حظا وبين قدرة التمويل الأصغر بتوفير فرص حصول الفقير على التمويل.

توجد عدة تسميات للتمويل الإسلامي الأصغر وتعتبر مصطلحات تستخدم أحيانا وكأنها مترادفات مثل القروض الصغيرة microcredit المديونية الصغيرة microdebt، التمويل متناهي الصغر microfinance ،و من بين التعاريف نجد:

- أنه منهجية إقراض توظف بدائل للضمانات لتقديم واسترداد قروض قصيرة الأجل لرأس المال العامل لأصحاب المشاريع الصغير[5].
- يقوم التمويل الإسلامي الأصغر بتقديم خدمات المالية المتنوعة تهدف بالأساس لتمويل مشاريع صغرى مدرة للدخل للمحتاجين والعاطلين عن العمل وفق معايير الشريعة الإسلامية بتركيز هذا النوع من التمويل على الجدوى الاقتصادية للمشاريع وليس على الملاءة المالية لأصحابها، ويهدف هذا النوع من التمويل الى المساهمة في القضاء على الفقر والبطالة الإقصاء الاقتصادي لشريحة عريضة في المجتمعات الإسلامية، ويرجع اقصاء الفئات المستهدفة من خدمات البنوك التجارية التقليدية الى ضعف ضمانات هؤلاء الاشخاص أو لقناعتهم الدينية بعدم حلية التعامل مع البنوك التقليدية[6].

ويشير التمويل الإسلامي الأصغر بشكل عام الى تقديم تمويل عيني أو نقدي للفقراء أو تقديم خدمات مالية أخرى لهم بصيغ تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومعايير تضبطها أسس شرعية وفنية تساهم بدور فعال في محاربة الفقر والحد منه.

ومن ناحية أخرى، تواجه البنوك الاسلامية انتقادات بكونها تعمل في بيئة مشابهة لبيئة البنوك التقليدية وضعف مساهمتها في التنمية البشرية، وعليه فان مؤسسات التمويل الأصغر يمكن أن تحقق الأهداف الاجتماعية والتنموية التي لم تستطع البنوك الاسلامية تحقيقها[7].

3. نماذج التمويل الأصغر الاسلامي

لا يشكل تحريم الربا والغرر والضرر وغير ذلك من المبادئ المقيدة في التمويل الإسلامي عقبة أمام بناء منتجات سليمة للتمويل الأصغر فبينما يقوم النظام التقليدي على الودائع والمنح والقروض بنظام الفائدة يزخر النظام الإسلامي بتشكيلة من الأدوات لحشد الأموال والتمويل وإدارة المخاطر.

ويمكن تقسيم الصيغ الإسلامية في التمويل من حيث أنواع العقود التي تحكم معاملاتها الى أربعة مجموعات متجانسة.

1. **الصيغ المستندة على عقود الشراكات:** تستند هذه الصيغ على قاعدة التداول وتمليك الأصول Equity Based ولذلك تقوم العقود التي تحكم هذا النوع من الصيغ على أساس مبدأ العدالة في توزيع الحقوق والالتزامات بين المتعاقدين على أساس مبدأ التعادل فلمعاوضات. فينبغي أن تكون الحقوق المستفادة في مقابل الواجبات المستحقة كما يجب توزيع الربح والخسارة Profit and loss sharing PLS فيها على أساس قاعدة الغنم بالغرم وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الآتي :
   - التمويل بصيغة المشاركة، التمويل بصيغة المضاربة، التمويل بصيغة المزارعة، التمويل بصيغة المساقاة.
2. **الصيغ المستندة على عقود البيوع أو المعاوضات:** تستند هذه الصيغ على قاعدة الدينDebt Based وتقوم العقود التي تحكم هذا النوع من الصيغ على أساس تقسيم البيوع إلى نوعين هي بيوع المساومة وبيوع الأمانة، والمساومة هي البيع الذي يتفاوض فيه الطرفان ثم يتفقان على شروط البيع، دون النظر إلى الثمن الأول الذي اشترى به البائع السلعة، أما بيع الأمانة فهو بيع ينبغي فيه معرفة ثمن الشراء، ولها ثلاثة صور، أولها بيع التولية: وهو بيع المشترى برأسماله فقط، وثانيها بيع الوضيعة: وهو بيع المشترى بأقل من رأسماله، وثالثها بيع المرابحة وهو بيع المشتري برأسماله مع زيادة معلومة في الربح. وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الآتي :
   - التمويل بصيغة البيع بالمرابحة، التمويل بصيغة البيع بالسلم، التمويل بصيغة البيع بالاستصناع، التمويل بصيغة البيع بالتقسيط، التمويل بصيغة البيع بالتوريد .
3. **الصيغ المستندة على عقود التأجير:** تقوم العقود التي تحكم هذا النوع من الصيغ على أساس تمليك المنفعة في مقابل عوض أو تمليك منافع شيء مباح لمدة معلومة بعوض، وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الآتي :
   - التمويل بصيغة التأجير التمويلي، التمويل بصيغة التأجير التشغيل، التمويل بصيغة التأجير المنتهي بالتمليك، التمويل بصيغة سندات الإجارة والأعيان المؤجرة .
4. **الصيغ المستندة على أعمال البر والإحسان:** تقوم هذه الأعمال أما على أساس تمليك المنفعة أو على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح ودون عوض وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع من الصيغ في الآتي :
   - القرض الحسن .
   - الزكاة والصدقات.
   - الوقف.

جدول رقم 01: أدوات التمويل الإسلامي الصغر

الوسيلة	توجه الى	تكلفتها	المخاطر على المقترض	المخاطر على المقرض	بيان العملية
المضاربة	شراء الأصول الثابتة، احتياجات رأس المال العامل احتياجات السيولة.	مرتفعة للغاية	منخفضة	مرتفعة للغاية	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر مرتفعة بسبب تعقد جدول السداد وغياب المحاسبة المناسبة،تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية ولتمويل الحرفيين والمهنيين.
الإجارة	الأصول الثابتة. الخدمات، الصحيةوالتعليمية.	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل العميل، وينتشر استخدام هذه الوسيلة فيما بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية، الأنسب لتمويل شراء المساكن والسيارات.
المرابحة	الأصول الثابتة. احتياجات رأس المال المتداول. تجارة الصادر والوارد.	متوسطة	مرتفعة	متوسطة	تكاليف إدارة القرض ومراقبته تعتبر منخفضة بسبب بساطة جدول السداد وقد تؤدي تعددية التعاملات التي تتم في تمويل رأس المال المتداول إلى رفع التكاليف مما يسمح بالمرونة وإمكانية التعديل حسب تفضيل كل عميل، وينتشر استخدام هذه الوسلية انتشارا كبيرا من الناحية العملية بالرغم من أن الكثيرون يعتقدون أنها بديل قريب من الإقراض الربوي.
القرض الحسن	جميع الأغراض.	منخفض للغاية	منخفضة للغاية	متوسطة	هذه الوسيلة تقوم على الأعمال الخيرية وتجمع ما بين التطوع وانخفاض التكاليف العامة، الأنسب للتمويل النقدي.
الإستنصاع	الأصول الثابتة.	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية.
الاستجرار	رأس المال المتداول.	متوسطة	متوسطة	متوسطة	هذه الوسيلة مثالية للتعاملات المتكررة متناهية الصغر ولا يستوعب الأطراف تعقيدها بسهولة مما يجعلها آلية غير شائعة.
الزكاة والصدقات	كل الأغراض.	منخفض للغاية	منخفضة للغاية	متوسطة	الأنسب لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية وحتى الاستثمارية.
الوقف	شراء الأصول الثابتة.	منخفض للغاية	منخفضة للغاية	متوسطة	الأنسب لتمويل الخدمات الصحية والتعليمية.
المزارعة	شراء الأصول الثابتة، احتياجات رأس المال العامل.				تصلح لتمويل النشاط الزراعي وتحقيق التنمية الريفية.
الاستسقاء	الأصول الثابتة.				تصلح لتمويل النشاط الزراعي.

المشاركة	شراء الأصول الثابتة، احتياجات رأس المال العامل.				تصلح لكافة الأنشطة الإنتاجية ولتمويل الصناعة.

المصدر: طارق الله خان، **تنمية التمويل الأصغر الإسلامي التحديات والمبادرات**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، السعودية، 2008 ص25.

Islamic Research and Training Institute (Islamic Development Bank): Framework and Strategies for Development of Islamic Microfinance Services, Working paper for IFSD Forum 2007 Islamic Microfinance Development: Challenges and Initiatives, Dakar Senegal May 27, 2007, p 16

وتشير التجربة العملية على تفضيل المرابحة على المضاربة من حيث المبدأ لأنها لا تستدعي أي سجلات كتابية وغالبا ما لا تتوافر على مستوى المشروعات البالغة الصغر، وحتى وإن توافرت قد يرفض العميل المشاركة فيها فضلا عن أنه في حالة المرابحة يوجد عقد محدد الأركان ذو مبلغ محدد مسبقا في ظل العقد الثابت يقل تعقد العملية وتقل تكلفة التنفيذ على المؤسسة.

لقد شهد التمويل الأصغر الذي يعمل في الحدود التقليدية نمواً كبير خلال العقدين الأخيرين ومن بين الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية التي قادت ثورة التمويل الأصغر بنجلادش التي لديها مؤسسات عالمية رائدة مثل جرامين ولجنة بنجلادش للنهوض بالريف وإندونيسيا والمغرب.

4. **المبادئ الرئيسة للتمويل الإسلامي الأصغر:**

جاء تأسيس المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (**CGAP**) ضمن المبادرات الكبرى التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهي عبارة عن اتحاد من جهات مانحة متعددة مكرسة للنهوض بالتمويل الأصغر يتألف من 31 هيئة تنموية عامة وخاصة تعمل سوياً لتوسيع نطاق حصول الفقراء على الخدمات المالية، التي يشار إليها بمصطلح التمويل الأصغر وضعت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أحد عشر مبدأً من مبادئ التمويل الأصغر تقوم على المشاورات التي استمرت لعقود مع أعضائها ومع الجهات المعنية .وهذه المبادئ هي:

1) يحتاج الفقراء إلى خدمات مالية متنوعة وليس فقط إلى القروض فإضافة إلى الائتمان يرغب الفقراء في الحصول على خدمات الادخار والتأمين وتحويل الأموال.
2) يعد التمويل الأصغر أداء قوية لمكافحة الفقر وتستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة دخلها وبناء أصولها وتأمين نفسها من الصدمات المالية.
3) التمويل الأصغر يعني بناء أنظمة مالية لخدمة الفقراء .ولن يحقق التمويل الأصغر كل المنتظر منه إلا إذا اندمج في النظام المالي الرئيسي للدولة.
4) يمكن للتمويل الأصغر أن يسدد ديونه بنفسه، وهو ما ينبغي أن يحدث إذا كان الغرض هو توصيل التمويل الأصغر لأعداد ضخمة من الفقراء لأن مقدمي التمويل الأصغر لو لم يفرضوا رسوماً كافية لتغطية تكاليفهم سيظلون دائماً محدودين بالدعم النادر وغير الأكيد من قبل الحكومات والجهات المانحة.
5) الغرض من التمويل الأصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية يمكنها جذب الودائع المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض وتقديم الخدمات المالية الأخرى.
6) لا يعتبر الائتمان متناهي الصغر الإجابة الصحية دائماً .فهناك أنواع أخرى من الدعم من الممكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للمحرومين منعدمي الدخل ممن لا تتوافر لديهم وسائل للسداد.
7) يشكل سقف سعر الفائدة ضرراً على الفقراء لأنه يصعب عليهم الحصول على الائتمان مما يجعل الحصول على عدد كبير من القروض الصغيرة أكثر تكلفة من الحصول على عدد قليل من القروض الضخمة ويمنع هذا السقف مؤسسات التمويل الأصغر من تغطية نفقاتها مما يؤدي إلى تعطيل تدفق الائتمان الذي يحصل عليه الفقراء.

8) مهمة الحكومة هي المساعدة في الخدمات المالية وليس تقديمها بشكل مباشر فالحكومات تكاد تعجز بشكل دائم عن الإقراض الجيد ولكنها تستطيع أن توجد بيئة سياساتية داعمة.
9) يجب أن تعمل الصناديق المانحة على تكميل رأس المال الخاص وليس التنافس معه، كما يجب أن تكون أوجه الدعم من الجهات المانحة عبارة عن دعم مؤقت للبداية وأن تكون مصممة للوصول بالمؤسسات للمرحلة التي يمكنها فيها التحول إلى مصادر التمويل الخاصة مثل الودائع.
10) يتمثل عنق الزجاجة الرئيسي في نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء لذا يجب أن تركز الجهات المانحة على دعمهم وبناء قدراتهم.
11) يؤدي التمويل الأصغر لأفضل النتائج عند قياس أدائه والإفصاح عنه وتحتاج مؤسسات التمويل الأصغر إلى إعداد تقارير قابلة للمقارنة ودقيقة عن الأداء المالي(مثل سداد القروض واسترداد التكاليف) وكذا الأداء الاجتماعي(مثل عدد العملاء المستفيدين ومستوى فقرهم) .

تنفيذا للتكليف الصادر من القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سيسعى البنك الإسلامي للتنمية في الحصول على إسهامات خاصة في صندوق مكافحة الفقر وبمساهمة دول الأعضاء الغنية تتناسب مع حجمها، منطلقة في ذلك من روح التضامن، ويعتمد على سياسة تعدد مصادر التمويل، تشمل[8]:

- ✓ خليطا من الأموال الخاصة، التجارية والرسمية (وإن لم تكن بنسب متساوية).
- ✓ مخصصات من مصادر الوقف والزكاة حيثما أمكن ذلك (وهو أمر يتوقف على آلية الجمع ودستور البلد العضو).
- ✓ استخدام الدخل الخاص بالبنك الذي يأتي مستقبلا من صندوق الوقف الحالي في زيادة موارد صندوق مكافحة الفقر.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي لبنك التنمية الإسلامي والفقر.

لا تختلف احتياجات الفقراء في الدول الإسلامية عن احتياجات الفقراء في المجتمعات الأخرى، باستثناء أن احتياجاتهم تتشكل وتتأثر بديانتهم وثقافتهم بشكل كبير .فهم يحتاجون للخدمات المالية لأنهم غالباً ما يواجهون أحداثاً تتطلب منهم إنفاق أموال أكثر مما لديهم في صورة ممتلكات أو نقد.

سنحاول في هذا المحور فهم احتياجات الفقراء باعتبارهم عملاء التمويل الإسلامي الأصغر وكذا نقيس مستويات الفقر من وجهة نظر البنك الإسلامي للتنمية ولكن قبل ذكر سنشرع في التعريف ببنك الإسلامي للتنمية.

أولا. تعريف البنك الإسلامي للتنمية

هو بنك انمائي متعدد الأطراف يعمل على تحسين حياة من يخدمهم بالنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوساط الجاليات الإسلامية في مختلف أنحاء العالم وبإحداث التأثير على نطاق واسع.

1. إنشاءه:

البنك الإسلامي للتنمية مؤسسة مالية دولية أنشأت طبقا لإتفاقية التأسيس التي أبرمت في 21 رجب 1395هـ الموافق لـ 12اغسطس 1974 بمدينة جدة المملكة العربية السعودية وعقد الاجتماع الافتتاحي بمجلس المحافظين في رجب 1395هـ يوليو 1975 وبدأ البنك أنشطته رسميا في 15 شوال1395هـ 20 اكتوبر 1975 [9]. وهذا بمشاركة وزراء المالية لـ 56 دولة إسلامية[10].

توزيع المكاتب على الأقاليم هدفه تفعيل دورها وتمكينها من أداء مسؤولياتها بفاعلية، والمكتب الإقليمي يكون في دولة معينة، لكنه يخدم دولا مجاورة عدة، وللبنك مكاتب في كل من داكار عاصمة السنغال ويخدم 11 دولة في غرب أفريقيا، وفي الرباط العاصمة المغربية ويخدم أربع دول في شمال أفريقيا، وفي ألماتي عاصمة كازاخستان الاقتصادية والثقافية ويخدم ست دول في وسط آسيا، وفي كوالالمبور بماليزيا ويخدم ثلاث دول في أقصى شرق آسيا، إلى جانب خمسة مكاتب تمثيلية في إسطنبول وأنقرة وجاكرتا وبنغلاديش ومصر ولاغوس نيجيريا. ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية أنشأت كيانات مستقلة لها رئيس تنفيذي ومجلس إدارة لدعم القطاع الخاص وهي «المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص»، و«المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة»، و«المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات» إضافة إلى الأقسام المختلفة في البنك، وكل نشاطها يستهدف دعم القطاع الخاص إلى جانب توفير التمويل للعمل مع الدول الأعضاء على تحسين الأطر القانونية وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية، وبناء القدرات المؤسسية والفردية تفصيلها في الجدول اسفله:

الجدول رقم: 02 كيانات البنك الإسلامي للتنمية

الكيان	سنة النشأة	دوره
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب	1981	يعد جهاز البنك في مجال التدريب والبحث العلمي دوره ارتكازي في تحويل المؤسسة الى منظمة معرفية ويتولى البحث في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء.
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	1994	مهمتها المساعدة على توسيع نطاق المعاملات التجارية للدول الأعضاء من تيسير تدفق الاستثمارات الجنبية المباشرة بين الدول الأعضاء وتقديم التسهيلات في إعادة التأمين لوكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	2005	بدأت نشاطها 2008 برأسمال مصرح به قدره 3مليار دولار مهمتها دعم تطوير الأسواق وتعزيز القدرات التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بأهدافها الإنمائية، وتطلع الى تزويد دول المنظمة بحلول تمكنها من سد احتياجاتها وتطوير التجارة وتحسين ظروفها المعيشية.
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص	1999	يعمل على إكمال الدور الذي تضطلع به المؤسسة الأم عن طريق تنمية وتشجيع القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار في الدول الأعضاء، يهدف هذا الجهاز إلى دعم التنمية الاقتصادية عن طريق إمدادها بالتمويل الذي يمكنها من النهوض بتنمية القطاع الخاص وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وتقديم الاستشارة للحكومات والمنظمات الخاصة من أجل تشجيع وتطوير دور القطاع الخاص.

المصدر: من اعداد الباحثان باعتماد على موقع www.noonpost.com

ويشترط لكل دولة تريد نيل العضوية التوفر على ثلاثة شروط أولها الانتماء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، ودفع القسط الأولي من الحد الأدنى للانخراط في احتياطي رأسمال البنك، والتقيد بالشروط والبنود التي يحددها مجلس محافظي البنك.

قدم البنك ورقة بحث إلى مؤتمر القمة الإسلاميّ الاستثنائي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة في ديسمبر 2005م أسفرت عن موافقة المؤتمر على أولوية الحدّ من الفقر، وعزمه على معالجة قضية التخفيف من وطأة الفقر بأوسع معانيه .ومن ثمّ قرر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في مايو2006 م ما يلي، مسترشداً علان :

- إنشاء صندوق خاصّ ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من وطأة الفقر، وتنمية القدرات، والقضاء على الأمية، واستئصال شأفة الأمراض والأوبئة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- مطالبة الدول الأعضاء بالإعلان عن مساهماتها المالية في الصندوق، وتقديم الدعم الفنّيّ والمعنويّ لإنشاء الصندوق وتسيير عملياته.
- يُعهَد إلى مجلس المديرين التنفيذيين بكافة المسائل المتعلقة بإنشاء هذا الصندوق.

ثانيا. فهم احتياجات الفقراء

لا يقاس الفقر بالدخل المالي فقط وإنما الفقير من لم يستطع الحصول على التعليم والصحة والتمويل ولذلك لا تنحصر مسؤولية مكافحة الفقر في توفير الطعام والملبس والمسكن فقط، وإنما تمتد المسؤولية إلى تحويل الفقير إلى شخص منتج يكتسب من عمله دخلا من خلال التعليم والتدريب ولذلك فإن مهام المؤسسات العاملة في هذا المجال توفير الأساسيات وخلق فرص تمكن الفقراء من الكسب، وهذا يشمل مهام مؤسسات الوقف والزكاة والتكافل والقرض الحسن، وهي ما يسمى بالتمويل الاجتماعي الذي يستهدف تحويل الفقير إلى منتج.

ومن خلال الجدول التالي نبرز باختصار العقبات التي تواجه الفقير في سبيل حصوله على خدمات.

جدول رقم : 03 معوقات حصول الفقير على الخدمات المالية

الفقير	البنك
يدير عمل صغير غير مرخص به، كما يعمل في وقت غير ثابت مثل بائع متجول أو في منزله.	تطلب رخصة المشروع، شهادة بحث أو عقد ايجار.
يعمل في قطاع غير رسمي وعادة لا يدفع ضريبة، فلا يملك حساب بنكي، ليس له دفتر شيكات.	يطلب شهادة الاعفاء من إدارة الضرائب، يفضل التعامل مع الزبائن من يملكون حساب بنكي، تطلب شيكات لسداد الديون.
لا يستطيع توفير نوع الرهان المطلوب.	تطلب رهنا مقبولا.
يرغب في الحصول على تمويل من موقع عمله أو سكنه ويمكنه تحمل تكلفة التمويل بسعر السوق إذ لأنه يحقق عائدا عال على استثماره.	يتمركز في المناطق الحضرية ويعتقد أن الفقراء يتواجدون في مناطق بعيدة والوصول إليهم مكلف وعائد التمويل من عملياتهم غير مجزي.
تفشي الأمية في وسط الفقراء وبالتالي يحتاجون الى إجراءات مبسطة وسريعة عند التعامل مع الممولين.	تطبيق إجراءات مطولة ومعقدة نسبيا.

المصدر: مصطفى جمال الدية وآخرون، **تحليل الوضع الراهن للتمويل الأصغرفي السودان المصدر:** مصطفى جمال الدية و آخرون، **تحليل الوضع الراهن للتمويل الاصغر في السودان**، فيفري يونيو، كونز للاستشارات، السودان 2006 ،ص06 .

ثانيا: مستويات الفقر من وجهة نظر البنك الإسلامي للتنمية

يرى البنك أن للفقر أربعة أبعاد أخرى غير الدخل، هي :

- ✓ الفرص: فهناك نقص في الاستفادة من سوق العمل، فرص التوظيف، وهناك مشاكل نقص المرونة المهنية وصعوبة التحكم في الوقت.
- ✓ القدرات: هناك نقص في إتاحة الخدمات العامة، كالصحة والتعليم.
- ✓ الأمن: قابلية التعرض للمخاطر الاقتصادية والعنف الأهلي والمنزلي.
- ✓ التمكين: فالمرء لا رأي له ولا سلطان، سواء على المستوى الأسري أو الجماعي أو الوطني.

المحور الثالث: سياسات البنك الإسلامي في مكافحة الفقرعن طريق التمويل الإسلامي الأصغر

يعمل البنك على تعزيز برامج التمويل الأصغر لصعوبة حصول الفقراء عموما على قروض ضئيلة الفائدة، إذ أن منح قروض صغيرة للمشاريع الصغرى في القطاع غير الرسمي للبلدان النا مية يمكن أن يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفقراء وزيادة درجة الأمن الغذائي وإدخال تحسينات مستدامة على الاقتصادات المحلية. لذلك أقامت مجموعة من الدول مؤسسات لمنح القروض الصغرى للفقراء ومنظمي الأعمال Entrepreneursمن الطبقة الوسطى. لكن هذه المؤسسات يعوقها توافر الموارد الكافية للقيام بوظيفتها. ويمكن حل هذه المشكلة بدمج نظام التمويل الأصغر بالبنوك التجارية ومؤسسات الزكاة والصدقات والوقف. ويوفر الإيضاح الآتي مناقشة أكمل لسياسات البنك في هذا الموضوع.

<u>أولا: البنية الأساسية للتمويل الإسلامي الأصغر : على المستوى متناهي الصغر</u>

1. التحديات

يذكر محمد خالد "أحد خبراء التمويل الأصغر" وعضو المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء أنه لم تستطع أياً من مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي الوصول بالتمويل الأصغر الإسلامي على نطاق واسع " عشرات الآلاف من العملاء النشطين " ولتحقيق الاستدامة المالية (أن تحقق ربحية) ، ويعتقد أن سبب ذلك قد يعود إلى كون التمويل الإسلامي قد نجح مع الأنشطة الصغيرة والمتوسطة لكنه لم يتم اعتماده بالشكل الصحيح على مستوى التمويل الأصغر وعملائه، وفي دراسة لمعهد البحوث والدراسات التابع للبنك الإسلامي للتنمية تم تناول التحديات أمام التمويل الأصغر الإسلامي ومن هذه التحديات التي تناولتها الدراسة ما يلي[11]:

1.1الهياكل التنظيمية المتنوعة

تأسست معظم مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا كمنظمات غير حكومية(جمعيات وصناديق ومؤسسات واتحادات) ، الخ ويسمح للمنظمات غير الحكومية بوجه عام أن تولد الأرباح وليس أن تحصل عليها لأن هذا لا يتماشى مع النموذج القائم على الشراكة كما هو الحال في برنامج" صناديق "في سوريا، الذي يوزع حصصاً على حاملي الأسهم باستخدام أسلوب اقتسام الأرباح .وتسعى المؤسسات الهادفة للربح بوجه عام إلى تسجيل نفسها بموجب قانون الشركات في الدول التي تتواجد فيها كخيار مؤسسي مفضل .أما البنوك التي تتجه إلى التمويل الأصغر فعادة ما تحكمها القوانين المصرفية ذات الصلة .وثمة عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر (خاصة في إندونيسيا) تتأسس كتعاونيات مسجلة وفقاً لقانون التعاونيات وتخضع لاختصاص وزارات التعاون وليس وزارات المالية وكثير منها لا يكون مسجلاً على الإطلاق ويعمل بشكل غير رسمي[12]، خاصة إذا تعرضت لمزيد من المشكلات بعد التسجيل (كما يحدث في الأراضي المحتلة في فلسطين لأسباب سياسية) .ومع ذلك فإن التسجيل يتسبب في منافع كثيرة مثل قدرة المنظمة غير الحكومية على جمع التبرعات من النظام المصرفي والمالي الرسمي .أما الكيانات الغير المسجلة فقد تعاني أيضاً من انخفاض المصداقية بسبب كثرة حالات الاحتيال التي يتم الإبلاغ عنها(كما حدث في الأنظمة الهرمية والمدخرات الدوارة وجمعيات الادخار).

2.1 الالتزام بأحكام الشريعة

يعد الالتزام بأحكام الشريعة هو بحق العامل الذي يفرق بين مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية والتقليدية وإذا ألقينا نظرة عامة على مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية سنكتشف أن أياً منها ليس لديه مجالس لمراقبة الالتزام بأحكام الشريعة والسبب في ذلك هو أن هذا الأسلوب مكلف.

3.1 المشكلات الفقهية

اختلاف الآراء فيما بين باحثي الشريعة غني عن البرهان، وما زال يشكل تحدياً أمام تطوير التمويل الإسلامي وتتفاقم حدة المشكلة بشكل خاص في إطار التمويل الأصغر الإسلامي ويختلف الكثير من الجهات المقدمة للتمويل الإسلامي الأصغر عن البنوك الإسلامية العادية في مبادئ عديدة، فهم لا يحبذون أساليب المرابحة والإجارة) أنواع إجارة البيع والتأجير التمويلي .(ويعتبرونها قروض بديلة مدرة للفائدة.
والبديل الإسلامي لها هو القرض الحسن، الذي تجذبهم إليه طبيعته الخيرية .ولا يسمح استخدام القرض الحسن، الذي لا يسترد فيه من المستفيد سوى تكاليف الخدمة" الحقيقية"، بنمو الحافظة التمويلية مع وجود احتمال لاستنزاف قيمتها الحقيقية، مما يثير تهديداً خطيراً لبقائها على المدى البعيد .
ومن الناحية الأخرى فإن العديد من القروض المدرة للفائدة تسعى للتماشي مع الشريعة نظراً لطبيعتها" الخيرية ."ومن الأمثلة نظام بنك جرامين الذي يسوق الخصائص التالية التي تمتاز بها قروضه لإثبات اختلافها عن القروض التقليدية المدرة للفائدة :وجود حد أقصى لإجمالي الفائدة المستحقة، عدم استرداد القرض في حالة إخفاق المشروع، عدم وجود عقد رسمي لسداد الفائدة، لا يوجد حاملي أسهم مالكين يتلقون الفائدة كطرف آخر .

4.1 عدم تنوع المنتجات

ما زال التمويل الإسلامي الأصغر متمحوراً حول المرابحة حتى الإجارة لم تستخدمها هيئات عديدة بخلاف هيئات التمويل الإسلامي العادية وعلى الرغم من أن المشاركة في الربح والخسارة يعتبرها الكثيرون مثالية بجدارة فإنها قلما تستخدم باستثناءات قليلة في دول مثل إندونيسيا ولا يكافئ العدد الحقيقي "للمؤسسات القائمة على الزكاة والوقف والقرض الحسن من قريب أو من بعيد الآفاق الواسعة التي توفرها تلك المؤسسات وتلك الوسائل .وبوجه عام فإن المدخرات الطوعية وخدمات الإيداعات والتأمين والتحويلات وغير ذلك من الخدمات القائمة على الرسوم غير متوافرة.
وقد تم إلقاء الضوء على ما تواجهه المنظمات من مشكلات متصلة بالمشاركة في الربح والخسارة في التمويل الإسلامي العادي كمشكلة خطيرة تدفع المؤسسات المالية الإسلامية نحو المنتجات الاستدانة .وأصبحت تلك المشكلات حادة ولاسيما في الريف .ومن المشكلات التي غالباً ما تذكر عند مقارنة أشكال التمويل المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة بأشكال التمويل المعتمدة على البيع والتأجير ما يلي :
أولاً، أن الآليات المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة تتطلب مشاركة طويلة الأمد من قبل جهات التمويل الأصغر في صورة مساعدة فنية/تجارية مما يستدعي تكاليف تنفيذية.

.ثانياً، يشكل عدم التيقن من الأرباح عائق كبير أمام أشكال التمويل المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة .وبالرغم من أن برامج التمويل الأصغر لديها معلومات عن سلوك السوق المحلي.

5.1 الرو ابط مع البنوك وسوق رأس المال

هناك غياب الروابط القوية بين القطاع المصرفي الرسمي وأسواق رأس المال باستثناء اقتصاديات معينة كما هو الحال في ماليزيا وإندونيسيا، فعلى الرغم من أن أسواق رأس المال أصبحت في العصور الحديثة توفر البديل الكافي لزيادة رأس المال ويعد نقص السيولة ورأس المال من المشكلات الدائمة التي تواجه الجهات الفاعلة في مجال التمويل الإسلامي بالغ الصغر فمن ناحية المفهوم يمكن التغلب على المشكلة من خلال جهات التمويل الأصغر العاملة التي تستهدف الربح نظراً لقدرتها على توفير مصادر إضافية من سوق رأس المال أو من خلال عمليات تحويل الأصول إلى أوراق مالية ومن الممكن تجربة التحويل إلى أوراق مالية عند الضرورة بعد تأسيس هيئة موحدة لتجميع متحصلات التدفقات النقدية الخاصة بجهات التمويل الأصغر المختلفة .وقد يرجع غياب أي نشاط من قبل مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية في سوق رأس المال إلى عدة أسباب محتملة، منها نقص الوعي من جانب تلك الجهات و/أو عدم توافر بيئة قانونية واقتصادية مواتية .كما أن الجهات التقييمية التي تضطلع بدور كبير في زيادة رأس المال المقترض عن طريق توفير مؤشرات لمخاطر التخلف عن السداد ترتاب هي الأخرى بسبب غياب هذه المؤشرات عن قطاع التمويل الإسلامي الأصغر.

2. **الاستجابة الاستر اتيجية**

1.2 مجموعة متنوعة من المنتجات

هناك حاجة لمؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية وهناك مجال فسيح أمامهم لتطوير منتجات جديدة كحلول للمشكلات المالية المختلفة .إلا أن الأسلوب السليم لتطوير المنتجات هو أسلوب استراتيجي ينظر إلى التمويل الأصغر نظرة كلية كمنتج مركب الغرض منه الوفاء باحتياجات التمويل والتوفير والاستثمار والتأمين والخدمات الأخرى. والحل السليم للمشكلة التي تواجهها المؤسسات فيما يتصل بالتمويل القائم على المشاركة في الربح والخسارة، هو الحد من عدم اليقين فيما يتعلق بالأرباح وذلك بتوليد المعلومات .وحيث أن مشروعات التمويل الأصغر تتعامل مع المنتجات والأسواق المحلية، وغالباً ما يقتصر تعاملها على نطاق معروف من السلع والأصول القليلة مثل الدواجن وتربية النحل ومزارع الأسماك ومنتجات الألبان من الممكن بالنسبة للممول أن يقوم بإعداد توقعات تجارية موثوقة وأن يطور منتجات تعتمد على معدلات مشاركة واقعية وعائدات متوقعة .وبالرغم من أن حالات الإهمال من جانب المضارب التي تؤدي إلى حدوث خسائر قد تمت معالجتها في نظام المضاربة، فإن أي نظام سليم يجب أن يتطور بحيث يثبت هذا الإهمال ويحمل الخسائر على المضارب .يضاف إلى ذلك إمكانية إكساب المضارب المهارات المحاسبية واشتراط هذه المهارات كشرط مسبق للتمويل كما هو الحال في مشروع" صناديق".

تعد منتجات التمويل التي تعتمد على بيع الاستجرار الذي يتناسب بشكل خاص مع المعاملات بالغة الصغر والسلم واستصناع وغيرها من العقود الجائزة كلها أمثلة قليلة للمنتجات الممكنة التي تشكل تحدياً أمام مصممي التمويل الأصغر.

من الهام أن تعتمد منتجات الإيداع التي تستخدم نظام المضاربة على توقعات مالية واقعية وأن يتم تصميم تشكيلة من خدمات المضاربة الخاصة بمنتجات معينة أو قطاعات معينة لحشد الموارد وتوفير عائدات واقعية للمودعين .كما أنه بدلاً من إتباع نظام القرض الحسن البسيط يمكن ربط نفس النظام بسلع ملموسة متاحة محلياً بحيث تختار السلع بعد تقييم دقيق لتقلب الأسعار وهو ما قد يكون أكثر جاذبية للوقاية من التضخم .ومن المشكلات التقليدية التي تعاني منها الودائع الصغيرة أن تلك المدخرات ليست مؤهلة للاستثمار، ولا حتى على المستوى متناهي الصغر،

وفي معظم الأحوال يفتقر" الفقراء النشطون اقتصادياً "الذين يدخرون أموالهم إلى المعرفة والقدرات المهنية اللازمة لكي يقرروا الهيئة التي سيستثمرون أموالهم معها .ويمكن الرد على هذه التساؤل بمعاملة المدخرات على المستوى متناهي الصغر كوحدة لتجميع صناديق الاستثمار تتم إدارتها على أساس المضاربة مما يدر الأرباح على المدخرين.

2.2 مشاركة البنوك المركزية في التمويل الإسلامي الأصغر

النظام المصرفي الرسمي بهيكله الحالي لا يتناسب تصميمه مع الوفاء بالاحتياجات المالية للشرائح الفقيرة من المجتمع الإسلامي، ومن بين العوامل التي تسهم في محدودية توافر التمويل المصرفي للمشروعات بالغة الصغر غياب الإطار القانوني والسياساتي والتنظيمي للكفالة والضمان المناسب للتمويل الأصغر ومن الممكن التجاوب مع هذه المشكلة بشكل استراتيجي وذلك بالدعوة لمراجعة سياسات

البنوك المركزية في البلدان الإسلامية وهو ما يستدعي صياغة لوائح مصرفية معدلة تسمح بترخيص بنوك جديدة تتعامل حصرياً في التمويل الأصغر، وأن تضع شروط معينة بالنسبة لرأس المال والحدود الخاصة بكفاية رأس المال فيما يتعلق بالإقراض غير المؤمّن وتقديم القروض، و تشجع أيضاً على تأسيس مؤسسات متخصصة جديدة تكون رسمية وغير مصرفية، والتوسع في شبكات الفروع الخاصة بالمؤسسات القائمة، والاعتماد على المنظمات غير المستهدفة للربح والتي تطبق أجندة اجتماعي للوصول إلى الفقراء.

أما على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر عموما والبنوك خصوصاً يجب تغيير من إجراءاتها وهيكلة فروعها لاستيعاب تلك التغييرات ويتطلب ذلك الاعتماد على الضمان القائم على السمعة والذي يمكن معرفته من مكاتب الائتمان من خلال توفير تاريخ السداد الخاص بالعملاء مما من شأنه المساعدة في تقييم المخاطر .وأيضا إحداث تغيير في التوجه الذهني لمجتمع المصرفيين التقليديين الذين يحبذون الضمان العيني. ومن الاستجابات الاستراتيجية التي من شأنها زيادة جاذبية التمويل الأصغر عند البنوك التجارية تأسيس **أنظمة كفالة ائتمانية** بغرض المشاركة في المخاطر الائتمانية مع البنوك وقد اتجهت بعض مؤسسات التمويل الأصغر الحديثة إلى هذا المنتج لتلبية الحاجة إليه .ومن الأمثلة المحددة على هذه الخدمة مبادرة جرامين-جميل لتطوير التمويل الأصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعتبر صندوق الزكاة شكلاً بديلاً من أشكال أنظمة الكفالة الائتمانية حيث أن الزكاة يجوز شرعاً استخدامها لسداد الديون عن الفقراء.

3.2 المشاركة في سوق رأس المال

يعد صندوق التمويل الأصغر هو المنتج الذي سهل تدفق الأموال لمؤسسات التمويل الأصغر في سوق رأس المال وتتزايد أعداد تلك الصناديق التي تستثمر أموالها في السندات والأسهم والأوراق المالية الشبيهة بالأسهم والأسهم القابلة للتحويل ويمكن بشكل مشابه تأسيس الصناديق المتخصصة للاستثمار في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر .ومن شأن تأسيس هذه الصناديق خلق آلية تتشابه مع آلية الصناديق الإسلامية المتبادلة في إطار المضاربة والوكالة.

يأتي تحويل القروض لأوراق مالية على النقيض من إنشاء الصناديق .وقد تحاول مؤسسات التمويل الأصغر التي تعاني من نقص السيولة العمل في سوق رأس المال وزيادة رأس مالها من خلال التحويل الإسلامي للقروض إلى أوراق مالية .ولا مانع من ناحية المفهوم من إنشاء وسائل ذات أغراض خاصة مثل المضاربة أو الو كالة تقوم بشراء حافظات تعمل بأسلوب الإجارة من الجهات التي تقدم التمويل الأصغر وتقوم بعمل حافظة كبيرة يمكن إصدار الأوراق المالية مقابلها في سوق رأس المال .ولا شك في أن التنفيذ العملي لهذا الأسلوب سيثير تحدياً نظراً لأنه لم تسبق تجربته .وفي الحقيقة فإن الجزء الأكبر من التحدي الذي يواجهه التمويل الإسلامي الأصغر ينبع من أنه لم يسبق تجربته من قبل ولا إثبات كفاءته .ولكن البداية تحققت بالفعل في تحويل الائتمان متناهي الصغر إلى أوراق مالية في مجال التمويل الأصغر التقليدي وهو ما فعلته لجنة بنجلادش للنهوض بالريف في بنجلادش.

<u>ثانيا البنية الأساسية للتمويل الإسلامي الأصغر: المستوى الأوسط</u>

يشمل المستوى الأوسط للنظام المالي البنية المالية الأساسية ونطاق الخدمات اللازم للحد من تكاليف التعاملات وتوسيع مجال التأثير وبناء المهارات وتعزيز الشفافية فيما بين الجهات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر، وهو ما يتضمن نطاقاً متسعاً من الأطراف الفاعلة والأنشطة، مثل المدققين المحاسبيين وهيئات التصنيف والشبكات المهنية والجمعيات التجارية ومكاتب الائتمان وأنظمة التحويل والسداد وتكنولوجيا المعلومات والجهات التي تقدم الخدمات الفنية والمدربين .ولا شك في أن تلك الجهات جميعها تستطيع أن تعبر الحدود الوطنية وأن تضم المنظمات الإقليمية والعالمية.

شهد النمو المتسارع للتمويل الإسلامي الأصغر عدة تطورات هامة على المستوى الدولي مثل تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف والمجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى عديدة على المستويات الإقليمية تقدم خدماتها على المستوى الأوسط للمؤسسات المالية الإسلامية .ولكن تلك الجهات لا تقوم حالياً بتقديم خدمات متخصصة لقطاع التمويل الإسلامي الأصغر ولكن يتوقع أن يتغير هذا السيناريو مع تزايد المؤسسات المالية الإسلامية التي تدخل في قطاع التمويل الأصغر وبالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر في البلدان الإسلامية لا يوجد حالياً سوى عدد قليل من الشبكات الإقليمية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسعى شبكة سنابل مع شبكات أخرى إلى تطوير مركز للموارد مزود بالوثائق والمواد التدريبية باللغة العربية وفي إندونيسيا يعد مصرف اتحادا للبنوك الريفية والبنوك التجارية يتمثل الهدف منه في تطوير النظام(Asosiasi Bank Syariah Indonesia) البنكي الإسلامي في إندونيسيا من خلال تنمية

الموارد البشرية والمساعدة الفنية والتوحيد القياسي التشغيلي وتطوير المنتجات المالية وتيسير التواصل الرأسي والأفقي فيما بين المؤسسات المالية الإسلامية ومساندة حوار السياسات والمشاركة فيه.

1. التحديات

1.1 أنظمة السداد

تسمح أنظمة السداد بتحويل المال بين المؤسسات المالية المشاركة التي عادة ما تكون بنوكا، وبالرغم من أن أنظمة السداد الآمنة والموثوقة تعتمد اعتماداً جوهرياً على قيام النظام المالي بمهامه بشكل فعال، فإن معظم مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية ونظيراتها التقليدية لا تشارك في هذا الأنظمة وفي البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية تتمتع بعض البنوك الكبرى فقط بالمشاركة في هذه الأنظمة التي تشمل التحويل الالكتروني للأموال ونظام التسوية الإجمالية الفورية .أما مؤسسات التمويل الأصغر التي تتسم بحجم أقل وتتعامل مع الفقراء فقد تعجز عن الوصول لهذه الأنظمة بنفسها.

2.1الشفافية والبنية الأساسية المعلوماتية

تعرف الشفافية على أنها توفير المعلومات ذات الصلة بدقة وانضباط وبشكل قابل للمقارنة عن أداء المؤسسات المالية وإتاحتها على نطاق واسع، وتعمل الشفافية على جذب الممولين كما تسمح المعلومات الدقيقة ذات المقاييس الموحدة لمستثمري القطاع الخاص والجهات المانحة العامة باتخاذ قرارات تمويلية مستندة على معلومات صحيحة، وأخيرا فإن الشفافية تسمح بتوصيل المعلومات بشكل أفضل إلى العملاء، وهو ما قد يزيد من المنافسة بين الجهات التي تقدم الخدمات المالية حيث يكتسب العملاء المعرفة ويقومون بمقارنة تلك الجهات .وتعتمد الشفافية وما تتيحه من فوائد اعتمادا جوهرياً على توافر مجموعة من الخدمات والأدوات ذات الصلة، بدءاً من برامج الحاسب الآلي المعلوماتية الموثوقة، ومدققي الحسابات ووكالات التصنيف ذات الكفاءة العالية، والمكاتب الائتمانية التي تحتفظ بالسجلات الائتمانية للعملاء .ولسوء الحظ فإن هذه الخدمات نادراً ما تتوافر لدى مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية.

3.1التثقيف والتدريب

يشكل غياب التثقيف والتدريب وكذا النقص في العمالة المدربة فيما بين العملاء والعاملين بالمنظمات تحدياً كبيراً أمام قطاع التمويل الأصغر الإسلامي.

4.1تأسيس الشبكات

يشكل غياب الشبكات الفعالة تحد آخر فالشبكات لها أهمية كبيرة لأن هناك عدد ضخم من الأنشطة التي يتعذر القيام بها بشكل فردي ويمكن أدائها جماعياً من خلال الشبكات وذلك يرجع إلى اقتصاديات الوفرة والمجال economies of scale and scopie مثل البدء في الحوار بشأن الأطر القانونية واللوائح والضرائب، وتأسيس قواعد المعلومات.

2. الاستجابة الاستراتيجية

ثمة سؤال هام ينبغي الإجابة عليه إذا أردنا الاستجابة للتحديات :هل يجب أن تتخصص البنية الأساسية والخدمات في التمويل الأصغرالاسلامي أم أن مهارات التمويل الأصغر ينبغي أن يكتسبها مقدمو الخدمات المالية التقليديين الذين يعملون بشكل أعم مع مؤسسات التمويل الإسلامي العادية – من أمثال مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI والمجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية GCIBIFI والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA . وينبغي أن يحدث تطور مشابه في القطاع المالي الإسلامي فيما يتعلق بمتطلبات المستوى الأوسط من قطاع التمويل الأصغر الإسلامي وتقييم الحاجة إلى الخدمات التخصصية في مجال دعم التمويل الأصغر، ولاسيما مع عدم الاندماج الكامل للتمويل الأصغر في النظام المالي العام.

1.2أنظمة السداد

كما أشرنا سابقاً، تتمتع بعض البنوك الإسلامية الكبرى الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية بالقدرة على الوصول لأنظمة معينة مثل التحويل الالكتروني للأموال ونظام التسوية الإجمالية الفورية .وبرغم من أن مؤسسات التمويل الأصغر التي تتسم بحجم أقل وتتعامل مع الفقراء قد تعجز عن الوصول لهذه الأنظمة بنفسها، فإنها تستطيع أن تعمل من خلال المؤسسات المالية الإسلامية الأكبر حجماً من خلال التحالف معها.

2.2الشفافية والمعلومات

من الممكن القيام بمبادرة هامة على المستوى الأوسط في صورة توفير خدمات تصنيف متخصصة في التمويل الأصغر الإسلامي. ومن الهام أن تقوم هذه الوكالات بعمل منهجية تصنيف لأساليب التمويل الأصغر الإسلامية ولتشجيع هذه الجهات بإمكان المؤسسات أمثال البنك الإسلامي للتنمية أن تضطلع بدور استباقي وأن تأسس صندوق للتصنيف يتشابه مع الصندوق الذي أسسته المجموعة الاستشارية لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية والاتحاد الأوروبي (Inter-American Development Bank) وهذه التصنيفات من شأنها تقليل تكاليف المعلومات بشكل كبير ومساعدة مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية على الحصول على التمويل من السوق[13].

3.2التثقيف والتدريب

يعد التثقيف والتدريب أموراً لازمة لوضع استراتيجية فعالة لنمو قطاع التمويل الأصغر الإسلامي وتجديده .

4.2تكوين الشبكات

هناك حاجة استراتيجية لهيئة تنسيقية متخصصة في تنمية قطاع التمويل الإسلامي الأصغر وينبغي ربط هذه الشبكات والجمعيات الإقليمية ببعضها البعض بشكل أكبر على المستوى العالمي .

5.2المساعدة الفنية من خلال صناديق الأوقاف والزكاة

من الهام لهذه المبادرة باعتبارها مبادرة استراتيجية على المستوى الأوسط لتنمية التمويل الأصغر الإسلامي إضفاء صبغة مؤسسية على العمل الطوعي لضمان استدامة الأصول وقدرات توليد الدخل .وعلى الرغم من أن الهدف الأساسي من مؤسسات الأوقاف والزكاة هو الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة، ثمة حاجة لضمان الاستدامة لأي فوائد يتم تحقيقها من تلك الأنشطة.

والوقف من أهم موارد نظام التكافل والرعاية الاجتماعية في الإسلام، لما له من الخصائص والمواصفات التي تميزه عن غيره، كونه مصدرا هاما لحيوية المجتمع وفاعليته وتجسيدا حيا لقيم التكافل الاجتماعي، الذي يشمل جميع معاني البر والإحسان، وهو نظام لتربية الفرد وضميره وشخصيته وسلوكه الاجتماعي، فالتكافل ال يقتصر على المطالب الغذائية والكسائية فحسب، بل يشمل الحياة والحرية والتملك فهو بذلك يشمل جميع نواحي الحياة. فهو يقوم على أساس متكامل، فيبدأ بالفرد ثم بالمجتمع ثم الإنسانية كلها الحاضرة والمستقبل.

ومظاهر التكافل الاجتماعي التي يرسي دعائمها الوقف هو الاهتمام بالفئات التي تستحق العطف والرعاية من المحتاجين سواء كانت حاجتهم دائمة بسبب عجز بدني أو عقلي، أو طارئة بسبب ظروف عارضة كالسفر والأزمات، وهم ثمانية أصناف: الفقراء والمساكين والغارمين وأصحاب الكوارث وابن السبيل واليتامى والأرامل واللقطاء، و قد نص القرآن على استحقاقهم سواء من مصارف الزكاة، أو من خمس الغنائم ، أو من 66الفيء[14].

ومن الممكن أيضاً تأسيس أوقاف بغرض توفير المعرفة والمهارات لمجال تنمية الأعمال الحرة فيما بين الفقراء لأن التمويل الأصغر وحده يعجز عن توليد الثروة ما لم تسانده مهارات الأعمال الحرة .لذا فإن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامية وصناديق الزكاة بوسعها القيام بدورين مميزين يكملان بعضهما البعض .وإذا وضعت خطة للاندماج السليم لهذين النوعين من المؤسسات فسوف يقضي ذلك على مشكلات تفضيل أو عدم تفضيل استثمار أموال صناديق الزكاة في أصول قائمة على المضاربة لتوليد الثروات بدلاً من إنفاقها مباشرة على احتياجات المساكين.

ثالثا الإطار التنظيمي والسياساتي للتمويل الإسلامي الأصغر :المستوى الكلي

يمكن للحكومة أن تلعب دوراً إيجابياً في بناء أنظمة مالية شاملة .وبعض الحكومات تجد لأنفسها دوراً كبيراً حتى في عملية توصيل الائتمان ذاتها .وقد أثبتت التجربة أن الأنظمة الائتمانية الحكومية الموجهة للفقراء عادة ما تكون مثقلة بدعم كبير .وقد تكون هذه الأنظمة في صورة توصيل مباشر للائتمان من قبل البنوك المملوكة للدولة أو بشكل غير مباشر من خلال صناديق" المنح "بالجملة التي تمرر تلك الموارد إلى المؤسسات المالية التي تعمل على مستوى التجزئة .ولكن المخاوف التالية عادة ما تثار بسبب تلك الأنظمة المدعومة الخاصة بالإقراض:

1) هذه الأنظمة تتوقف على توافر الرعاية السياسية، مما يوجه الائتمان إلى المقترضين الموسرين والذين يتمتعون باتصالات سياسية قوية.
2) أن المقترضين كثيراً ما يعتبرون الأموال الحكومية الميسرة منحاً أو عطايا ويقل احتمال سدادهم للقروض التي يحصلون عليها من برامج مدعومة .وهذا ينطبق خصوصاً على الدول التي سبق أن شهدت برامج للإعفاء من الديون بالنسبة للقروض الزراعية

وغيرها .ويعني انخفاض الفوائد المفروضة على البرامج الحكومية أن مؤسسات الإقراض لن تستطيع تغطية ما تتحمله من تكاليف مما يجعلها في حاجة مستمرة للدعم من جانب الحكومة أو الجهات الحكومية كي تستمر في العمل .كما أن البرامج الائتمانية الحكومية كثيراً ما تقتصر على قطاعات أو مناطق أو شرائح محددة تفضلها الحكومة .وهذا الاستهداف يعني أن الائتمان لا يصل بالضرورة للقطاعات الأكثر ديناميكية في الاقتصاد .والأسواء من ذلك أن الائتمان المباشر لا يصل دائماً إلى المنتفعين المقصودين .وهو ما يعني باختصار أن الحكومات لا تجيد توفير الائتمان المباشر للفقراء، حتى وإن كانت البنوك التي تملكها الحكومة، مثل بنوك البريد ناجحة جداً في حشد المدخرات أو تحويل الأموال.

وهناك توافق متنام في الرأي يؤكد أن أفضل دور يمكن أن تلعبه الحكومة هو توفير بيئة سياساتية تسمح بالتنافسية وتمكن الجهات المختلفة التي تقدم الخدمات المالية من الازدهار. فالبيئة السياساتية الجيدة تسمح لنطاق من مقدمي الخدمات المالية بالتعايش والمنافسة لتقديم خدمات عالية الجودة ومنخفضة التكلفة لأعداد كبيرة من العملاء الفقراء. وقد قام عدد من الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مثل بنجلادش والأردن وأوغندا بوضع استراتيجيات للتمويل الأصغر توضح الدور المناسب للحكومة بالمقارنة مع القطاع الخاص.

1. استقرار الاقتصاد الكلي

لعل أهم ما يمكن أن تقوم به الحكومات لتيسير التمويل الأصغر هو التأكد من انخفاض التضخم .كما أن المنظمين وصانعي السياسات يجب عليهم التأكد من السيطرة على تقلب السوق والسندات والأسهم وأسعار الصرف وغيرها من الأسعار في الاقتصاد .وبالرغم من أن التمويل الأصغر استطاع إبان الأزمة التي ضربت جنوب شرق آسيا أن يفوق في أدائه نظرائه التقليديين في مجابهة الصدمات.

2. **تحرير أسعار السوق المالية**

في عصر النظام البنكي المزدوج، تستخدم أسعار الفائدة كمؤشرات لضبط أسعار المرابحة والإجارة وغيرها من الوسائل الإسلامية . ودائماً ما يفضل وضع سقف أو حد لمستوى أسعار الفائدة الذي يمكن أن يفرضه مقدمو الخدمات المالية على القروض والغرض من هذا الحد أو السقف الموجود في بعض الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية مثل الجزائر وأرمينيا وليبيا والجمهورية العربية السورية وتونس، والدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والاتحاد المالي لغرب أفريقيا (Union Economique de l'Afrique Centrale (UEAC)لوسط أفريقيا هو حماية المستهلكين من المقرضين منعدمي الضمير ومن أسعار الفائدة المرتفعة بشكل زائد عن الحد . (UMOA) ويقال أن السقف الخاص بسعر الفائدة يضر في النهاية بالفقراء بشكل غير متعمد حيث أنه يجعل الخدمات المالية المتعلقة بالتعاملات الصغيرة غير جذابة لدى المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية .فالتكاليف المترتبة على إصدار عدة قروض صغيرة تزيد على تكاليف إصدار قروض كبيرة قليلة، وعادة ما تحدد الحكومات سقفاً بالنسبة للبنوك التجارية العامة وليس للائتمان متناهي الصغر الأكثر تكلفة .وهذا السقف قد يجعل من العسير على مصدري القروض متناهية الصغر تغطية نفقاتهم، مما يجعلهم يخرجون من السوق أو يمنعهم من دخول السوق أصلا وينتهي الحال بالعملاء الفقراء إما دون الحصول على الخدمات المالية أو يضطرون للرجوع لأسواق الائتمان غير الرسمية[15].

3. **تنظيم القطاع البنكي والإشراف عليه**

أدى النضج المتنامي الذي يشهده قطاع التمويل الأصغر في أنحاء العالم إلى تركيز الأضواء على قضية تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر والإشراف عليها .وهناك شعور عام بضرورة خضوع مؤسسات التمويل الأصغر لتراخيص البنك المركزي وغيره من الهيئات المالية مثلها في ذلك مثل المؤسسات المالية العادية .ويتطلب هذا التحول في معظم الدول تعديل بعض اللوائح المصرفية الحالية.

فقد كشف تحليل قطري أجراه البنك الإسلامي للتنمية بشأن دوله الأعضاء ووضع التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي فيها عن حقائق مهمة .وهناك جدل بشأن ما إذا كان وجود أو غياب إطار تنظيمي مختص بكل قطاع مؤشراً موثوقاً للمكانة التي يعطيها صناع السياسات والمنظمون لذلك القطاع في أي دولة النتائج الخاصة بمؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المالية الإسلامية .وهناك ما يصل إلى 25 دولة عضو قامت بسن قوانين ولوائح خاصة بتنظيم مؤسسات التمويل الأصغر وما يصل إلى 13 دولة عضو سنت قوانين تخص المؤسسات المالية الإسلامية .وبالرغم من أن التمويل الأصغر الإسلامي يتطلب هذين النوعين من القوانين، فإن دولة واحدة هي باكستان هي التي استوفت هذا المتطلب .كما قام بنك باكستان مؤخراً بإصدار إرشادات تخص التمويل الأصغر الإسلامي على وجه التحديد.

وبالنسبة للتمويل الإسلامي، هناك ما يصل إلى 13 دولة عضو سنت قوانين ولوائح خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية .ورغم ما شهدته بعض تلك البلدان من نمو في قطاع التمويل الإسلامي) مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت وقطر(، فإن هذه الدول تخلو من القطاعات الفقيرة ولهذا السبب لم تلمس هذه الدول الحاجة للتمويل الأصغر الإسلامي.

4. **قضايا ذات صلة بالتنظيم الاحتراسي والإشراف**

يهدف التنظيم الاحتراسي إلى ضمان الانضباط المالي للمؤسسات الخاضعة للتنظيم لمنع عدم الاستقرار المالي على مستوى النظام ووقاية المودعين من ضياع أموالهم .وذلك لأنه في حالة انهيار أي مؤسسة متلقية لإيداعات الجمهور فإنها ستعجز عن السداد لمودعيها، مما قد ينقص من ثقة الجماهير ويتسبب في تهافتهم على سحب الودائع فيؤدي إلى إفلاس المؤسسات الموسرة .ومن أمثلة التنظيم الاحتراسي معايير كفاءة رأس المال ومتطلبات الاحتياطيات والسيولة .ومع ذلك فإن أهمية التنظيم الاحتراسي تنحسر في غياب الإشراف الاحتراسي الفعال.

ويشمل الإشراف المراقبة للتحقق من الامتثال للوائح الاحتراسية واتخاذ الخطوات تجاه دعم قدرة المؤسسات الخاضعة للتنظيم على سداد الديون في حالية الارتياب في امتثالها .ويتسم التنظيم والإشراف الاحتراسي بوجه عام بالتعقيد والصعوبة وارتفاع التكلفة والشمولية .فهما يتطلبان وجود هيئة مالية متخصصة تتولى تنفيذهما .وبالنسبة للمؤسسات المالية التي تحصل على الإيداعات من الجمهور مما يخضعها للتنظيم الاحتراسي هناك بعض اللوائح المصرفية القياسية التي ينبغي تعديلها كي تستوعب التمويل الأصغر .

ويجب على الحكومات ألا تطبق التنظيم الاحتراسي الذي يفرض قدراً أكبر من الأعباء إلا عند تعرض النظام المالي وأموال المودعين لأخطار محتملة .وإلا كفى تطبيق المبادئ والاتجاهات التنظيمية غير الاحتراسية .وتشتمل اللوائح غير الاحتراسية على تدابير مثل التسجيل في هيئة معينة لأغراض الشفافية، والامساك بدفاتر محاسبية كافية، ومنع الاحتيال والجرائم المالية، والأنواع المختلفة من تدابير حماية المستهلك. ويؤكد البعض على أن مؤسسات التمويل الأصغر المتخصصة التي لا تتلقى إيداعات التجزئة ينبغي عدم إخضاعها للتنظيم الاحتراسي .وهناك دول تحظر الإقراض على المؤسسات غير المرخصة التي لا تعمل في القطاع المصرفي بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وهو ما يعد قيد غير ضروري قد يعرقل تجارب الائتمان بالغ الصغر .وفي كل الحالات قد تكون الإصلاحات التي تخضع الائتمان البالغ الصغر للتنظيم غير الاحتراسي وسيلة أبسط وأكثر فعالية نسبياً لتحرير تنمية الإقراض متناهي الصغر على نطاق واسع.

5. **مشكلات تتصل بالنظام المزدوج**

تنشأ بعض المشكلات بسبب وجود نظام مزدوج في معظم الدول الإسلامية وذلك بسبب وجود نظام مالي إسلامي يتعايش مع النظام التقليدي .وفي ظل هذا السيناريو توجد حاجة ماسة للشفافية والإفصاح والفصل بين هذين النظامين الفرعيين .وفيما يلي قائمة بالمخاوف الجوهرية والمكونات التي يلزم معالجتها باستخدام ذلك الإطار .وينبغي أن نلاحظ هنا أن معظم تلك المخاوف ستثير جدلاً بشأن الرغبة في وجود تلك الأنظمة أو عدم وجودها.

- ✓ تحديد المنتجات ونطاق الأنشطة بشكل واضح لضمان تماشيها مع أحكام الشريعة وخلوها من الفائدة(الربا) والتعقيد (الغرر) ومساعدة المؤسسات على المشاركة في أنشطة نظير رسوم.
- ✓ التأكيد على الشفافية والإفصاح، وتتضاعف الأهمية بالنسبة لأساليب التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة.
- ✓ مراقبة الاستخدام النهائي للتمويل.
- ✓ التأكد من أن الشخص الذي يشارك في السوق قد اختار بنفسه اختياراً واضحاً بين الأساليب الإسلامية والتقليدية.
- ✓ تحرير أسعار المرابحة والإجارة أو ربطهما بمؤشر يلتزم بأحكام الشريعة.
- ✓ مطالبة المؤسسات بتوضيح أهدافها – وتلك الأهداف يجب أن تكون في صورة أهداف اجتماعية متعددة بخلاف التمويل الأصغر.
- ✓ توحيد المبادئ والإجراءات الملتزمة بأحكام الشريعة والأحكام الفقهية.
- ✓ فرض طرق للتعامل مع التخلف أو التأخر عن سداد الديون مع الالتزام بأحكام الشريعة.
- ✓ السماح للمؤسسات الناضجة الكبرى فقط بقبول الودائع.
- ✓ فرض التكافل الإجباري على جميع الأعضاء وأسرهم.

- ✓ مطالبة الجهات التي تقدم التمويل الاسلامي الأصغر بإيجاد احتياطيات والاحتفاظ بها مثل الاحتياطات المكافئة للأرباح بغية التقليل بقدر الإمكان من المخاطر التي يتحملها المودع بسبب تقلب الأرباح.

الاستجابة الاستراتيجية

يعاني الإطار التنظيمي والسياساتي الذي يحكم التمويل الأصغر الإسلامي من حاجة ماسة للتنمية .ومن الممكن أن نستلهم الإرشاد من التوجه نحو التفكير في التمويل الأصغر كجزء لا يتجزأ من التمويل العادي والتطورات الأخيرة التي طرأت على تنظيم التمويل الإسلامي عندما نضع الإطار التنظيمي للتمويل الأصغر الإسلامي. ويجدر بنا ذكر التطورات التي أحدثتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ومجلس الخدمات المالية (IFSB) فالأولى عبارة عن هيئة دولية ذاتية التنظيم تقوم بإصدار المقاييس المحاسبية وإرشادات التدقيق الإسلامية المحاسبي وتقدم الخدمات الاستشارية .أما مجلس الخدمات المالية الإسلامية فهو هيئة تنظيمية دولية لوضع المعايير أسستها البنوك المركزية .والمجلس معني أساساً بكفاية رأس المال وإدارة المخاطر وإدارة الشركات والإشراف والشفافية وانضباط السوق وإدارة السيولة. ولا زالت الهيئات الحكومية قلقة في بعض البلدان من إمكانية تحول الموارد التي تم حشدها على مستوى القاعدة.

ولذلك فهي تتردد في السماح لمؤسسات التمويل الأصغر بتقديم خدمات حشد الموارد، بما في ذلك تلقي الودائع، مما يجعل نطاق الخدمات محدوداً بصغار العملاء .وينبغي الاسترشاد بالتقدم الذي أحرز مؤخراً في مجال مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب فيما يتعلق باختيار المنظمات على المستويات الأدنى مثل المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمنظمات التجزئة في قطاع التمويل الأصغر.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولا النتائج:

- ✓ إن التمويل الأصغر ليس هو الحل الوحيد للحد من الفقر الخدمات المالية وخاصة الائتمان لا تكون مناسبة دائماً للمعوزين مثل الجوعى أو منعدمي الدخل ولكننا ننسى أحياناً أن عكس كلمة الائتمان هي كلمة الدين فتقديم القروض للفقراء قد تؤدي في الواقع إلى زيادة فقرهم إذا لم تتوافر أمامهم الفرص لكسب التدفق النقدي اللازم لسداد القروض، وعادة ما تكون الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والمأوى والعمالة مطلوبة بإلحاح أكثر من الخدمات المالية.
- ✓ عدم اعتبار التمويل الأصغر بديلاً للاستثمارات في التعليم الأساسي والصحة والبنية الأساسية.
- ✓ هناك حاجة إلى ابتكار المزيد من الأدوات المالية طويلة الأجل وتخفيض التمويلات قصيرة الأجل المولدة للديون والتوسع في التمويل عبر الصكوك وتطوير مؤسسات الزكاة والوقف والقرض الحسن والتكافل.
- ✓ تأكيد البنك الإسلامي للتنمية على ضرورة تظافر الجهود والمشورة بين البنك المركزي والبنوك العاملة بالدولة والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية للخروج بموجهات وسياسات مقنعة وملزمة لتطوير هذا القطاع.
- ✓ التركيز على التنمية البشرية، ولاسيما تحسين خدمات الرعاية الصحية والتعليم.
- ✓ إن نموذج التمويل الإسلامي الأصغر المبني على الوقف بإمكانه أن يكون نموذجا بديلا قابلا للتطبيق من أجل التخفيف من حدة الفقر. ويوفر قيمة إضافية في سياق التمويل الخالي من الربا. وعلاوة على ذلك، بإمكانه أن يساهم في التكيف الناجح لمؤسسات التمويل الأصغر في التغلب على تحديين رئيسيين وهما توفير التمويل بتكلفة أقل وتسهيل برامج تنمية الموارد البشرية .
- ✓ في طليعة التحديات التي تواجه هذه المؤسسات عقبة التمويل فهذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير في تمويلها على أموال الزكاة والصدقات والمنظمات الخيرية وهذه المصادر لا تكفي لتغطية عمل هذه المؤسسات وتوسعها لمساعدة 44% من فقراء العالم الإسلامي.
- ✓ الاستمرار في تشجيع مؤسسات التمويل الأصغر الاسلامي القائمة على تقوية قاعدة رأس المال وإطلاق الجيل الثاني من مؤسسات التمويل الأصغر التي تعنى بالقطاعات المستهدفة كالشباب والخريجين والمرأة وأصحاب المهن الحرفية والصناعات الصغيرة، وذوي الاحتياجات الخاصة.

- ✓ يمكن أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي منافسة لمؤسسات التمويل الأصغر التقليدي وتلبي الاحتياجات والطلب المتزايد من قبل الفئات ذوي الدخل المحدود والذين يمتنعون عن الحصول على قروض من مؤسسات التمويل الأصغر التقليدي لأسباب دينية، كما أن مؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي يمكن أن تحقق نجاحاً من خلال المحافظة على معدلات قادرة على التنافس مع مؤسسات التمويل الأصغر التقليدي خاصة فيما يتعلق بالانتشار وتغطية التكاليف التشغيلية المتزايدة التي تنتج عن المنتجات المالية الإسلامية.

ثانيا التوصيات:

خلصت هذه الدراسة الى مجموعه من التوصيات أهمها:

- ✓ لمواجهة العقبة الموجودة في تمويل المؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر يجري الحديث عن تفعيل ما يعرف بـ"الصكوك الاجتماعية" حيث تهدف هذه الصكوك الى سد العجز في مسألة تمويل هذه المؤسسات، الصكوك الاجتماعية لا تزال موضوع البحث والدراسة من ضمن الجهات الأكاديمية و البنوك المركزية لاكتشاف مدى تأثيرها في التغلب على إشكالية التمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر.
- ✓ تشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على التوسع في استخدام التأمين الأصغر كضمان لعملاء التمويل الأصغر وحث شركات التأمين العاملة على إصدار وثائق تأمينية مبتكرة وطرح وثائق جديدة تلبي حاجة القطاع في التأمين الأصغر والضمان.

قائمة المراجع:

---

[1] محمد خالد، **بناء نموذج اعمال ناجح للتمويل المتناهي الصغر الاسلامي**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر القمة العالمية للائتمان الصغير لعام 2011 ، بلد الوليد ، اسبانيا، متاح على بوابة التمويل المتناهي الصغر http://www.arabic.microfinancegateway.org

[2] https://www.findevgateway.org/node/42651

[3] برنامج بناء قدرات المصارف لتقديم خدمة التمويل الصغر الحقيبة التدريبية الثانية التمويل الصغر، بنك السودان المركزي، اكتوبر2012، ص66.

[4] ميادة الزغبي، مايكل تارازي، **الاتجاهات العامة الاشمال المالي المتو افق مع الشريعة الإسلامية**، مذكرة مناقشة مركزة رقم 84، واشنطن العاصمة، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء،ص 01، مارس،آذار 2013.

[5] أدبيات التمويل الأصغر، متوفر على الرابط التالي: www.islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar.../AbdoSaid.pdf

[6] بن عزة هشام، التمويل الاصغر الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مؤسسات الزكاة والاوقاف نموذجا دراسة حالة التجربة الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية،2018/2017، نسخة الكترونية، ص 86.
http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/12780

[7] Asutay Mehmet ,**Islamic Microfinance :Fulfilling Social and Développemental Expectation**s ,London,2010,p41

[8] https://isfd.isdb.org/AR/publications/Documents2019/09/04 شوهد في

[9] https://www.isdb.org

[10] www.noonpost.com

[11] المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي، التحديات و المبادرات، الورقة الثانية من حوار السياسات، ص34. بتصرف.

[12] محمد مصطفى غانم، **و اقع التمويل الأصغر الإسلامي في آفاق تطويره في فلسطين/دراسة تطبيقية على قطاع غزة**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة،2010، ص 35.

[13] www.cgap.org

[14] يوسف القرضاوي، **دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة وهبة، القاهرة ط01،1995 ، ص 399-400 .

الغنائم: ما يتحصل عليه من المحاربين في الحرب بعد الفوز، فيرد خمسه على المحتاجين لقوله تعالى (واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل إن كنتم آمنتم بالله ...] الأنفال : 41 .أما الفيء : فما رجع إلى المسلمين من أموال الكفار دون قتال.

[15] المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تنمية التمويل الأصغر الإسلامي، مرجع سابق، ص 46.